الحكامة والمجتمع المدني في النموذج التنموي الجديد

محمد أبوالقاسم

المرجعيات

- الثقافية والاجتماعية
- الدستورية والقانونية

المفاهيم

- الجمعية
- الحكامة

الجمعية

- الجمعية هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم .وتجرى عليها فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات

الجمعية

الجمعية هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم .وتجرى عليها فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات

الحكامة

الحكامة مفهوم ينتمي للحقل الاقتصادي ومرتبط بالنجاعة والفعالية وذلك من خلال مجموعة من المعايير:

المعايير

- المشاركة : وهي حق المواطنين في الترشيح والتصويت وابداء الرأي ديموقراطيا في البرامج والسياسات والقرارات. وتتطلب توفر القوانين الضامنة لحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والحريات العامة وترسيخ الشرعية.
- حكم القانون : أي أن القانون هو المرجعية وسيادته على الجميع بدون استثناء وفصل السلط واستقلالية القضاء ووضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.
- الشفافية : تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وافساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة وكذلك من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.
- حسن الاستجابة : يعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع بدون استثناء.
- التوافق : وهو القدرة على التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول الى اجماع واسع حول المصلحة العامة.
- المحاسبة : محاسبة المسؤولين عن ادارتهم للموارد العامة وخصوصا تطبيق فصل الخاص عن العام من تعسف واستغلال السياسيين.
- الرؤية الاستراتيجية : أي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع والقدرات البشرية.

التطور التاريخي للعمل الجمعوي بالمغرب

- العمل الجمعوي في ظل الحماية الفرنسية
- غداة الاستقلال
- مرحلة السبعينات
- نهاية الثمانينات وبداية التسعينات
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : 2005
- دستور 2011

التطور التاريخي للعمل الجمعوي بالمغرب

- العمل الجمعوي في ظل الحماية الفرنسية
- غداة الاستقلال
- مرحلة السبعينات
- نهاية الثمانينات وبداية التسعينات
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : 2005
- دستور 2011

أدوار المجتمع المدني

لقد نصت الوثيقة الدستورية على الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية وأكدت على حقه في تقديم العرائض والملتمسات، والمساهمة في بلورة السياسات العمومية، وفيما يلي نستحضر هذه الأدوار من خلال ثلاثة مستويات:

- على المستوى الوطني
- أما على مستوى الجهوي والترابي
- على مستوى الهيأة الاستشارية للنهوض بالديمقراطية التشاركية
- الأدوار التنموية للمجتمع المدني

تأثير الواقع

- فمؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة قد ترعرعت في ظل تقدم اقتصادي كبير، وانتشار الديمقراطية والحرية، وبالتالي فقد استفادت من البنيات التحتية ووفرة مصادر التمويل، الشيء الذي جعلها تتمتع بالاستقلالية في بعدها التنظيمي والهيكلي. وكل هذه الظروف جعلت المجتمع المدني في الغرب، يلعب دورا حيويا مكملا لمسيرة النمو الإنساني والمجتمعي.
- أما في دول العالم الثالث فهذه التنظيمات ظهرت في ظل ظروف مختلفة تماما؛ ذلك أن التطورات التي عرفتها هذه الدول، خاصة ما يتعلق بمخلفات الاستعمار والمجهودات المبذولة من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي وصولا إلى الانخراط في مسلسل التقويم الهيكلي، قد جعلها تعاني مجموعة من الاختلالات والتناقضات في كافة الميادين. فظهور المجتمع المدني كان يهدف إلى ملئ الفراغ الذي تركه انسحاب الدولة وتخليها عن بعض أدوارها خاصة على المستوى الاجتماعي .والنتيجة هو معاناة تنظيمات المجتمع المدني من ضعف البنيات التحتية وقلة مصادر التمويل وضعف تكوين الموارد البشرية

الإشكاليات

- غياب انتخابات نزيهة تراعي مشاركة المواطنين وتمثيلهم تمثيلا عادلا: إذ تمر أغلب أشغال الجموع العامة بدون أدنى شروط الديمقراطية المطلوبة في انتخاب الأعضاء وتأسيس أو تجديد المكاتب المسيرة.
- عدم الاستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنين: أي المنخرطين الذي سرعان ما يجدون أنفسهم خارج أهداف وبرامج وأنشطة الجمعيات، التي تتعامل معهم بمنطق التمييز بل والإقصاء في بعض الأحيان.الكفاءة والفعالية: إذ أصبحت الجمعيات بابا مفتوحا في وجه كل من هب ودب، في غياب الكفاءة الجمعوية والتكوين في العمل الجمعوي وما يتصل به من مقتضيات قانونية ونصوص تشريعية.
- ضعف الانفتاح والشفافية: ويتجلى ذلك في انغلاق أغلب الجمعيات على نفسها، وانفراد أعضاء مكتبها المسير أو بعضهم فقط بالقرارات، وبالتعتيم في خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي وما يتصل به من مداخيل ومصاريف.
- عدم احترام القوانين والأحكام القضائية: يتم التعامل مع القوانين ذات الصلة بالحياة الجمعوية باستخفاف مثير،

الإشكاليات 2

- عدم الانفتاح على التغيير والابتكار: ويتضح ذلك جليا في استنساخ التجارب الجمعوية والأنشطة والبرامج والمشاريع، بشكل لم يدع مجالا للشك في كون غياب التجديد في الأفكار والإبداع في العمل من العوامل التي تحول دون خروج الجمعيات من قوقعة التقليد.
- استدامة التنمية: ومن تجليات ذلك عدم القدرة على بلورة مشاريع تنموية، أو الاكتفاء بمشروع تنموي واحد، بل الأدهى والأمر غياب رؤية واضحة المعالم في الشأن التنموي مبنية على التشخيص والعمل التشاركي.
- الإدارة المالية السليمة: ويعتبر غيابها من أبرز النقط التي تفيض الكأس وتؤدي إلى صراعات داخل المكتب المسير أو بينه وبين المنخرطين، مما يحول دون استمرار الجمعية في العمل، أو مواصلة بعض أعضائها لمهامهم داخل المكتب أو باقي الهياكل.
- احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي: وهذا واحد من المشاكل التي لم تأخذ حقها في النقاش الدائر حول المشاكل الجمعوية بالجنوب الشرقي، الذي يتكون من إثنيات متعددة، لم يستطع بعضها التحرر من قيود التمييز والانفتاح على باقي الأعراق والثقافات.

التوصيات

- احترام القوانين الجاري بها العمل في الميدان الجمعوي، والقوانين التنظيمية خاصة الأساسية التي تنص بشكل صريح على الديمقراطية والنزاهة في أشغال الجموع العامة، باعتبارها هي منطلق العمل.
- تسطير أهداف تتماشى مع تطلعات وحاجيات المواطنين، والعمل على تنزيلها بأمكن من الوسائل القانونية المتاحة، وإشراكهم (المواطنين/ الساكنة) في جميع مراحل تنزيل تلك الأهداف التي تعنيهم بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الحرص على العمل في ظل الديمقراطية الداخلية والشفافية المالية وآليات الحكامة الجيدة، وقطع الطريق على الانفراد في القرارات والأحادية في التصرفات، والإقصاء الممنهج أو بشكل من الأشكال.
- التشبع بثقافة تتبع المستجدات التي يعرفها العمل الجمعوي، وتكثيف التكاوين والتداريب في التدبير الإداري والمالي للجمعيات وإعداد وتدبير

التوصيات 2

- تقوية وتأهيل قدرات الأعضاء المسيرين وكذا المنخرطين الراغبين في اكتساب آليات العمل الجمعوي برؤية حديثة قوامها الفهم الصحيح للجمعية باعتبارها مؤسسة ليست بمعزل في التسيير والتدبير عن باقي المؤسسات والمرافق العمومية.
- الإلمام بواقع المجال وبطبيعة ساكنته على اختلاف فئاتهم وأعمارهم ولغاتهم وإثنياتهم ومرجعياتهم، وبحاجياتهم التنموية، واحترام حقوقهم وآرائهم وتنوعهم الثقافي والعرقي، وفسح المجال لهم للمشاركة في هياكل وّأنشطة الجمعية.
- الالتزام بقواعد التقنين والشفافية وبمبادئ وأخلاقيات العمل الجمعوي، بما يسمح للمساءلة والمحاسبة في أية لحظة ومع أي كان، وتقبل الملاحظات والانتقادات والتوجيهات والرأي الآخر.